

## عزى محمد بن نايف وعائلة العوزي

## ناصر الصباح بحث مع «الأولمبية الكويتية» سبل الارتقاء بالرياضة



الشيخ ناصر صباح الأحمد يستقبل الجبري وفليطح ورئيس وأعضاء اللجنة الأولمبية الكويتية

استقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد بقصر بيان العامر ظهر أمس، وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري يرافقه مدير عام الهيئة العامة للرياضة الدكتور حمود فليطح ورئيس مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ فهد ناصر صباح الأحمد الصباح وأعضاء مجلس

الإدارة، وذلك بمناسبة انتخاب الشيخ فهد لرئاسة اللجنة الأولمبية وتشكيل مجلس الإدارة للسنوات الأربع المقبلة (2023 - 2023). حيث تم خلال اللقاء استعراض أهم الأمور والمواضيع ذات العلاقة بالرياضة الكويتية وسبل الارتقاء بها، وذلك من خلال توفير كافة الإمكانيات والموارد المتاحة لتحفيز الشباب الرياضي الكويتي

نحو تحقيق المزيد من الإنجازات، التي تسهم بدورها في تعزيز مكانة وتاريخ دولة الكويت في المجال الرياضي سواء على المستوى المحلي أو الدولي. كما أعرب الشيخ ناصر صباح الأحمد خلال اللقاء عن خالص تهنأته لرئيس وأعضاء اللجنة الأولمبية الكويتية بمناسبة رفع الإيقاف الدولي عن الرياضة الكويتية، والذي تحقق من خلال تظافر كافة الجهود

بين مختلف الجهات بالدولة، متمنياً بأن يكون هذا الإنجاز نقطة انطلاق نحو بناء رياضة كويتية قادرة على العودة لميدان المنافسة وحصد الألقاب ورفع راية الكويت خفاقة في مختلف المحافل الدولية. لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد ببرقية تعزية إلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد

بن نايف بن عبدالعزيز عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته لوفاته المغفور لها بإذن الله تعالى سمو الأميرة الجوهرة بنت عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي "طيب الله ثراها"، داعياً المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهمه والأسرة الكريمة والشعب السعودي الشقيق الصبر والسلوان.

وبعث النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد ببرقية تعزية إلى عائلة المرحوم الدكتور عبدالرحمن عبدالله العوزي أعرب فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته بهذا المصاب الجلل متضرعاً للمولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله جميل الصبر وحسن العزاء.

## العتيبي: الكويت تعمل على تحسين علاقة المنظمات الإقليمية في مجلس الأمن الدولي

أكد مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي أن البلاد تعمل على تحسين علاقة المنظمات الإقليمية بمجلس الأمن الدولي مدلاً على ذلك بالجلسة المشتركة برئاسة الكويت التي عقدت الشهر الماضي بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن في نيويورك.

وقال العتيبي في لقاء مع (كونا) أمس الأحد إن الكويت وإضافة إلى ذلك اعتمدت حينها بياناً رئاسياً لمجلس الأمن هدف إلى تعزيز العلاقة بين الجامعة العربية ومجلس الأمن من خلال إحاطة سنوية يقوم بها الأمين العام للجامعة في مجلس الأمن إضافة إلى مشاورات دورية بين الطرفين وإنشاء مكتب للمجلس في الجامعة.

وذكر أن الكويت تعمل على تمثيل وجهة نظر مجلس الدول العربية في جميع الأمن الدولي ونقل مشاغلها إلى أعضائه بالتنسيق مع الدول العربية المعنية لافتاً إلى عمل جاري لترتيب زيارة أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى الجامعة العربية. وشدد على دعم الكويت المستمر لجهود الأمم المتحدة خصوصاً في الموضوعات الإنسانية لاسيما أنها من أكثر الدول تضرعاً عن طريق وكالات الأمم المتحدة.

وأضاف أن الملف الإنساني يحظى باهتمام كبير في السياسة الكويتية بل يعد من أبرز أولوياتها الذي يرتبط أساساً مع قضايا منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وأشار العتيبي في هذا الشأن إلى أن هناك نحو خمسة ملايين لاجئ وستة ملايين نازح على سبيل المثال في الوضع السوري ناهيك عن مختلف المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة.

وذكر باستضافة الكويت لثلاثة مؤتمرات دولية للمناحين لدعم الوضع الإنساني في سورية ومشاركته في ترومس بقيقة المؤتمرات من أجل سورية في نسخها اللاحقة ومشاركته في العديد من المؤتمرات لتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين وقد بلغ إجمالي ما تعهدت به الكويت لأجل الوضع الإنساني بشكل عام 9.1 مليار دولار. وأوضح أن الكويت

نقاط العبور في الشمال السوري لتوصيل المساعدات لنحو ثلاثة ملايين سوري نازح وقد تم العمل به. وأشار العتيبي إلى أن هناك قراراً يتعلق بعلاقة الجوع بالأمن والسلم وجاء بالاشتراك مع السويد وهولندا وكوت ديفوار مبيناً أنه إذا كانت هناك قرارات تهم الكويت وتقع ضمن الأولويات الملغن عنها فستكون أول المتبئين والداعمين لها.

وحول الوضع والتصعيد في منطقة الخليج العربي خصوصاً بعد الاعتداء على الناقلات النفطية أفاد بأن مجلس الأمن الدولي ناقش تلك الأوضاع في جلستين اختتمتا ببيان صحفي من مجلس الأمن تم التأكيد فيه على إدانة المجتمع الدولي لهذا الانتهاكات الخطيرة والمعلقة والتي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وأضاف العتيبي أن هناك تحقيقات تجري بخصوص الاعتداء على الناقلات النفطية في خليج عمان مؤكداً أن الكويت أعلنت تضامنها مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في كل الإجراءات التي تتخذها لحفظ أمنهما وسيادتهما.

وعن القضية الفلسطينية أكد أنها قضية عادلة ونحن نطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن مثل وقف الاستيطان واعتبار القدس الشرقية من الأراضي الفلسطينية المحتلة إضافة إلى العمل على حل الدولتين "لكن يصعب خلال الظروف الحالية استخراج قرار ملزم لإسرائيل لوجود من يدعمها في المجلس".

وحول الزيارة الأخيرة لأعضاء مجلس الأمن الدولي إلى العراق برئاسة كويتية أمريكية مشتركة أوضح العتيبي أنها الزيارة الرسمية الأولى إذ كانت تهدف لإظهار الدعم في ظل ما يمر به العراق من تحديات خلال المدة المتبقية لها في مجلس الأمن أوضح أن الكويت اشتركت مع السويد في إصدار قرارين متعلقين بالوضع في سورية أحدهما يطالب بوقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية "والذي وللأسف لم ينفذ". وأضاف أن القرار الآخر وهو السماح بدخول المساعدات الإنسانية عبر



السفير منصور العتيبي

المجتمع الدولي يعانيتها". واستعرض العتيبي الخطوات التي سبقت لقرار مجلس الأمن هذا القرار وشهدت تنسيقاً مع عدة جهات أهمها لجنة الصليب الأحمر "وقد رحبوا وشجعوا فكرة تبني القرار مما شجع على عرض مشروع القرار على الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والذين أبدوا ترحيباً كبيراً بهذه الخطوة".

وعن المفقودين الكويتيين أشاد بالجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة الثلاثية والتعاون المثمر الذي أسفر عن اكتشاف الرفات أخيراً في جنوبي العراق والتي نأمل أن تعود إلى كويتيين مبيناً أن وزارة الدفاع العراقية ساهمت كثيراً في هذا التقدم بهذا الملف.

وقال إن الكويت وضعت برنامج عمل قبل شغلها مقعداً غير دائم في مجلس الأمن إذ تم تحديد الأولويات أبرزها الدفاع عن القضايا العربية المدرجة على جدول أعمال المجلس والتي تعنى بالقضية الفلسطينية والأزمات السورية واليمنية وغيرها من القضايا العربية المهمة.

وعما إذا كانت الكويت في طور تبني قرارات جديدة خلال المدة المتبقية لها في مجلس الأمن أوضح أن الكويت اشتركت مع السويد في إصدار قرارين متعلقين بالوضع في سورية أحدهما يطالب بوقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية "والذي وللأسف لم ينفذ". وأضاف أن القرار الآخر وهو السماح بدخول المساعدات الإنسانية عبر

## «مكافحة الفساد» تحيل قيادي سابق للنيابة بجرime كسب غير مشروع

على النحو سالف البيان بخير في طياته شبهة جريمة الرشوة وبعداً اطمانت (نزاهة) إلى وجود أساس معقول لقيام شبهات جرائم الفساد المقررة ضمن المادة رقم 22 وخضوع المبلغ ضد لقانون رقم 2 لسنة 2016 قامت بإحالة الأوراق إلى النائب العام".

وأكد موافقة الهيئة العامة لمكافحة الفساد الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدالات والتحريات في جميع البلاغات الجديدة التي ترد إليها وأنها تفرم دائماً دور المبلغين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد.

وشدد في الوقت ذاته على التزام الهيئة بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.



د. محمد بوزبير

اللجنة "وجود نقص كبير في عناصر الذمة المالية".

وأشار بوزير إلى أنه "لما كان من البين من التحقيقات وجمع الاستدالات وسماع إفادات الشهود التي أجريت بمعرفة قطاع كشف الفساد والتحقيق

رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والبند رقم (1) من المادة رقم (62) من اللائحة التنفيذية لذات القانون وتم قيد البلاغ في سجل حصر البلاغات تحت رقم (72) و (2017).

وذكر أن لجنة الفحص بإشراف أعمالها كذلك بموجب المادة رقم (35) من القانون المذكور وأجرت جملة من الاستعلامات عن مكونات الذمة المالية وبشرت صلاحيتها بفتح الحسابات البنكية والمصرفية وقامت بفحص إقرارات القيادي السابق.

وأفاد بأنه تبين وجود "عمليات إيداع مشبوهة" لدى القيادي السابق ومبالغ لا تتناسب مع دخله الشهري ولم يستطع - أي القيادي - تبرير مصادر تلك الأموال عند مواجهته بذلك كما رصدت

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) الكويتية أمس أنها أحالت إلى النائب العام قضية فساد تتعلق بجرime كسب غير مشروع لقيادي سابق لم تكشف عن هويته أو الجهة التابع لها وذلك في أول إحالة من نوعها. وقال المتحدث الرسمي باسم (الهيئة) الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبير في تصريح صحفي إن قطاع كشف الفساد والتحقيق في (الهيئة) تلقى في 27 نوفمبر 2017 بلاغاً أرفق بمستندات بشأن الواقعة محل البلاغ وبعد سماع مضمون البلاغ وإفهام المبلغ دور واختصاص (نزاهة) وطلبه إضفاء السرية على هويته الشخصية بإشراف لجنة الفحص المختصة بأعمالها. وأوضح أن عمل لجنة الفحص جاء عملاً لأحكام المواد (37) و(39) و(51) من القانون

## أنجزتها «التراخيص الهندسية» خلال مايو الماضي

## العواد: بلدية «العاصمة» أصدرت 104 ترخيصاً



بلدية العاصمة

وأضاف العواد بأنته قد تم إصدار 34 ترخيص بناء جديد فضلاً عن 57 ترخيص تعديل وإضافة و 9 تراخيص هدم و 3 تراخيص زراعة فضلاً عن ترخيص ترميم. وأشار العواد إلى أن إجمالي الكتب التي تم رد فيها على وزارة التجارة 2828 كتاب منها 2579 كتاب عبر التراسل الإلكتروني، مشيراً إلى أن إجمالي الكتب الصادرة من الإدارة 113 كتاب.

الخاصة بالبناء بالسكن الخاص والاستثماري إلى جانب إصدار كافة التراخيص الخاصة بالتعديلات والإضافة والترميم والهدم ودراسة كافة المخططات الإنشائية للإعلانات بالإضافة إلى متابعة أعمال تعهدات الإشراف الخاصة بالمكاتب الهندسية ووقت انتهائها، لافتاً إلى أنه قد تم إصدار 104 ترخيص برسوم 1530 ديناراً كويتي.

أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن الحصيلة التي حققتها إدارة التراخيص الهندسية بالعاصمة خلال مايو الماضي حيث قامت الإدارة بإصدار 104 ترخيص برسوم بلغت 1530 دك. وأوضح مدير إدارة التراخيص الهندسية بالعاصمة المهندس نزار العواد بأن الإدارة قامت بإصدار كافة التراخيص